

محمد أبو زهرة

أبْنُ بَيْهَمِيَّةٍ

حياة وعصره - آراؤه وفقهه

العقلية أن البراهين الرياضية وما يتصل بها تنتج جزماً وقطعاً لا ريب في ذلك ،  
لأنها تبني على البديهيات التي تقرر المساواة الأصلية ، وأن مساوي المساوي يتساوى  
مع الأول ؛ وأنها في اتساقها الفكرى تنتهى إلى ذلك دائماً ؛ وأنها مهما تعتقد على  
المدارك ، فإنها تنتهى إلى مبدأ التساوى الفكرى .

وأما الأدلة المتصلة بالطبيعيات فإنها عند أولئك الفلاسفة تنتج ظناً ؛ لأن  
أساسها الاستقراء ، والاستقراء قد يكون ناقصاً (١)  
والأدلة المتصلة بالإلهيات قد اختلف الباحثون في شأنها ؛ والمحققون على أنها  
تماماً لا تنتج قطعاً تاماً ، ولكن بترادفها وتكاثرها ، قد يكون منها الجزم واليقين (٢)  
فإذا كان الرازى يترك القرآن وأدلته في إثبات العقائد معتبراً ذلك دليلاً المتصل بالطبيعيات  
حياً لا يعول عليه فيها ، فقد ترك موضع الجزم واليقين إلى متاهات العقول ،  
وضلال الأفهام ، وذلك ما كان يتحاشاه شيخ الإسلام ابن تيمية .

٢٦٧ - نحن إذن نخالف الرازى في هذا المقام بالنسبة للمسلم ، فإن المسلم  
لا يسوغ له أن يطلب عقيدته إلا من القرآن الكريم ، ففيه علم العقيدة الصافي ،  
والعقول تعمل على إدراكه وفهمه . وما يشتمه علينا نؤوله ونفسره إن كانت الأسباب  
التأويل والتفسير قائمة ، وتكون الدواعى إلى التأويل مما جاء به التنزيل ، وليس  
الذي هو منزل من عند  
العلماء الذين قد علموا  
ولكن هل تقف العقول لا تطلب علماً وراء علم القرآن ، وهل يمكن أن يقنع هذا أن المؤلف قد وافق  
غير المسلم بأحكام القرآن من غير أدلة وراء أدلته . ولنبيين الجواب عن السؤال  
الثاني فإن فيه تمهيداً للأول ، إن غير المسلمين طائفتان : إحداهما طالبة للحق لا تبغى  
غيره ، وفي القرآن هداية لهذه الطائفة فإنها ليس بينها وبين أن تدرك الحق إلا أن  
تعله بالطريق المستقيم ، وفي القرآن الكريم قصد السبيل ، والهداية إلى الطريق  
المحمود لها جبريل

(١) راجع في هذا كتاب التوحيد للرحوم الأستاذ الكبير الشيخ حسين والى

القوم بآيات بينات مثبتة لطالب الحق ، هادية ، وإن السلف الصالح من أصحاب النبي ﷺ آمنوا لما علموا أنه الحق من القرآن نفسه ، فلم يكن ثمة احتجاج فلسفي ، ولا قياس برهاني ، بل كان هناك حق سائغ قامت البيئات على أنه حق سائغ ، ومن كفر من المشركين فلم يكن ذلك لنقص في الدليل . بل كان لضلال القلب وفساد النفس بالهوى ، ومنهم من كان يرى الحق واضحاً ولكن تمنعه الكبرياء الظالمة من الإيمان ، ووجدوا بها واستيقنتها أنفسهم ظلماً وعلواً فانظر كيف كان عاقبة المفسدين ،

الطائفة الثانية من غير المسلمين طائفة كفرت على علم وعاندة وموهت وضلت وأضلت ، لا يهتمون بالحق المجرد ، ولا بالآيات البينات ، وهؤلاء ممن يرجون بالإسلام خبالاً ، ولا يريدون إلا فساداً ، لا يفهمون أن يتلى عليهم القرآن بأدلتة ، ولا أن يرجعوا إلى الكون ، وما فيه من آيات مبشرات توضح للعقول طريق الحق ، إنما لا بد أن يقام لهم الدليل ، وأن تساق لهم البراهين ، وإنه لأجل إلزامهم وإفحامهم لآمانع من أن يسلك مثل طريقهم ، وأن يخوض الباحث معهم في نظرياتهم ليلزمهم بالقرآن إن وجد في ذلك ما يلزمهم .

يظهر أن لم يبلغ أحوط وعلى ذلك نقرر أنه يسوغ تعلم تلك العلوم ذوداً عن الإسلام وحماية له ، كما قد تقدم عن جماعة من العلماء المحققين كتاب الصلاة والنزوى منهم على الممارسة والمهارة ، كان في دراسة أساليبهم ما يفحمه ويلجمه ، فإن لم تؤد والاصطحابي وغيره المجادلة بحججهم إلى الاقتناع أدت بلا ريب إلى الإلزام والإفحام . اللهم إلا إذا أخذ من ذلك شيئاً بعد التفضل من علوم

٢٦٨ - وإن تلك الطائفة من المخالفين لا تترك الإسلام في هدوء ، بل إنها تشير حوله الريب ، فلا بد من مجادلتهم ، ومن أجل ذلك تصدى لهم المعتزلة من قديم الزمان ، فإنه لما فتحت الفتوح الإسلامية ، ودخل الناس في دين الله أفواجاً ولا أظن ذلك يحصل إلا بعد طام الاستعمال يفسدوا الإسلام على أهله ، فكانوا يدسون بين أهله أفكاراً بعيدة عنه ، استخذوها حجة للطعن فيه ، وكانوا يثيرون الغبار حوله من وقت لآخر ، وقد

الذي سماه الله المؤلف هو لإقبال خصمهم علماء السنة كما ذكرنا في كتابنا واحمد بن حنبل عزينا في شيبه وغيرهم أما المعتزلة فقد أخذت الألفاظ من تلك المسموعة حياء بين جاد العقول لمخلق القرآن وانكاراً لله تعالى والأوجه التي ذكرنا وان قد افقوا عن الإسلام في بعض الأقسام فان ذلك ليس بشئ ماداموا محرومين من شئنا لهم

نقدنا لابن تيمية :

٢٨١ - هذا كلام ابن تيمية بنصه ، ولا تدسع عقولنا لإدراك الجمع بين الإشارة الحسية بالأصابع والإقرار بأنه في السماء ، وأنه يستوى على العرش وبين التنزيه المطلق عن الجسمية والمشابهة للحوادث .

وأن التأويل بلا شك في هذا يقرب العقيدة إلى المدارك البشرية ، ولا يصح أن يكلف الناس ما لا يطيقون ، وإذا كان ابن تيمية قد اتسع عقله للجمع بين الإشارة الحسية وعدم الحلول في مكان ، أو التنزيه المطلق ، فعقول الناس لا تصل

يا سبحان الله البشري إلى سعة أفقه إن كان كلامه مستقيماً

ابن تيمية بشر مثلنا ولكن من مشيع بشيئ رش أراد التخلص منه فلا يشطبع والنورين بيد الله سبحانه والهادي لمن يشاء ووصفنا كمنه حقيقة بحب نقربها وهم أن أن الجب يطلق على الذين الذي هو مركب للروح قابل للفناء المؤلف من اجزاء فان أراد بالجسم ذلك فهو بطل وان أراد بالجسم ما شغل حيزاً او كان له جوه وكان موجوداً فهو بالهل لأن كل ما كان له ذات مستقلة فهو موجوداً ويشغل حيزاً ويكون له جهة والاتجاه فاسم أن الله ذاتاً ووجه أجزائه وكذا أنه فوقنا وأن منوعاً عن عرشه وأنه يتركه وإن جرحه يوم القيامة فمقتل سمينا كل رجع فوصفنا البحث شرح الرسول (١) الأكليل في المتشابهة والتأويل ص ١٢

وفي الوقت الذي يغضب فيه الغضب الشديد ، ويستنكر ذلك الإستنكار الشديد نراه يعتبر كل الأسماء الواردة في نعيم الجنة مجازية ، فيقول في ذلك ( قال ابن عباس ليس في الدنيا مما في الجنة إلا الأسماء ) فإن الله قد أخبر أن في الجنة خمر آ ولبناً وماء وحريراً وذهباً وفضة . وغير ذلك ونحن نعلم قطعاً أن تلك الحقيقة ليست مماثلة لهذه ، بل بينهما تباين عظيم مع التشابه ، كما في قوله تعالى وأتوا به متشابهاً على أحد القولين أن يشبه ما في الدنيا وليس مثله ، فأشبهه اسم تلك الحقائق أسماء هذه الحقائق ، كما أشبهت الحقائق الحقائق من بعض الوجوه ، فنحن نعلمها إذا خوطبنا بتلك الأسماء من جهة القدر المشترك بينهما ، ولكن لتلك الحقائق خاصة لا ندركها في الدنيا ، ولا سبيل إلى إدراكها ، لعدم إدراك عينها

ما نصف بهذه الصفات جسمافقد وقننا في الخطأ والالهام لصاحب الترجمة من ص ٢٩ الر من ٧٠ أما قوله فاذا جرحي الجا زال الخ ما قال فمخبر نقول ان شيخ الاسلام مجري على اصل واحد وهو ان الاتفاق في الأسماء لا أثر في تغيير الحقائق فاذا كان لله يد ولا يد آدم يد فان حقيقة يد الله غير حقيقة يد ابن آدم ولا يكون في الدنيا عنب وفي الجنة عنب فان حقيقة العنب الذي في الجنة غير حقيقة العنب الذي في الدنيا ومثل ذلك ايضاً مثل يا المؤلف محمد ورسول الله ليس محمد وإنما حقيقة رسول الله غير حقيقة ذلك

ما نصف بهذه الصفات جسمافقد وقننا في الخطأ والالهام لصاحب الترجمة من ص ٢٩ الر من ٧٠ أما قوله فاذا جرحي الجا زال الخ ما قال فمخبر نقول ان شيخ الاسلام مجري على اصل واحد وهو ان الاتفاق في الأسماء لا أثر في تغيير الحقائق فاذا كان لله يد ولا يد آدم يد فان حقيقة يد الله غير حقيقة يد ابن آدم ولا يكون في الدنيا عنب وفي الجنة عنب فان حقيقة العنب الذي في الجنة غير حقيقة العنب الذي في الدنيا ومثل ذلك ايضاً مثل يا المؤلف محمد ورسول الله ليس محمد وإنما حقيقة رسول الله غير حقيقة ذلك

فإذا كان مجرى المجاز ويقبله في هذا المقام ؛ أفلا يكون من السائغ إجراء  
 مجاز حتى تبعد عن كل نطاق الجسمية ، ومسارب الشك إلى النفس ؛ قد يقول إنه  
 هذا كان متبعاً لما يجيء في النصوص ، وليس محكما للعقل المجرد في الشرع المحكم ،  
 لأنه قد ورد عن النبي حكايته عن ربه أنه قال : وأعددت لعبادي الصالحين ما لا عين  
 رأت ولا أذن سمعت ، وابن عباس قد نقل عنه أنه قال ليس في الدنيا مما في الجنة  
 إلا الأسماء ، فكان النص موجوباً لأعمال المجاز ؛ ولم يرد في مسألة الصفات عن موجبا  
 الصحابة والتابعين نص لصرف اللفظ من الحقيقة إلى المجاز ، ولو قلنا إن العقل هو

الذي يقيد ، لكان ذلك سيطرة للعقل على نصوص الشرع ، وهذا منطلق ابن تيمية ، وهو الحق الذي جرى عليه  
 ولكننا نرى أن الصحابة إذا كانوا قد سكتوا في هذا الأمر فلم ينقل عنهم الإعلام  
 سلف الأمة وأئمتها

في للتأويل ؛ وإذا كانت العبارات المروية تدل على التفويض ، فليس في العبارات

المروية إقرار للجهة بإسما الله ان هذا الامكان ومجاز في الكتاب والسنة معلوم أن مما ثبت  
 وفوق ذلك إن ما ساقه ابن تيمية من النصوص المجاز فيها واضح حتى كأنه  
 الحقيقة مثل : «إليه يصعد الكلم الطيب والعمل الصالح يرفعه» ، ومثل قوله تعالى الست فإلله تعالى يقول  
 وفي السماء رزقكم وما توعدون .  
 يخافون ربهم من فوقهم  
 ويقول إليه يصعد الكلم

وبعض هذه النصوص الدلالة على أن الله في السماء دلالة ضمنية لا صريحة الطيب ويقول ثم  
 مثل إشارة النبي صلى الله عليه وسلم في خطبة الوداع عندما قال « اللهم فاشهد » .  
 اسئلي على العرش ويقول

ابن تيمية وابن الجوزي :  
 حم نزل من الرحمن الرحيم  
 والنبي صلى الله عليه وسلم

٢٨٢ - وهنا يثار نظر هل ما قرره هو عقيدة السلف الصالح لا ريب في وصف السماوات والعرش  
 ذلك ؟ لاشك أنه قد جاءت عبارات تؤدي إلى ما يقول ، ولكن ألم يرد عبارات  
 أخرى قد تفيد ولو ضمنا قبول التفسير المجازي في هذا المقام أو على الأقل من أعمالكم ويقول حم  
 فكيف لا يخفى عليه  
 فمنهم بحكم الله من فوق سبع  
 سماوات وكان يدفون  
 حتر يدبها ضاربها  
 ورفع أصبعه حينما خطب  
 السكوت التام .

إن ابن تيمية إذ يقرر ما يراه في هذا الموضوع لم يكن جديداً فيه ، فقد سبقه حتر يدبها ضاربها  
 غيره بتقريره ، ولكن السابق لم يسعف ببيان قوى كبيان ابن تيمية ، ولم يسعف ويدفع أصبعه في السماء  
 سبحة حاضرة ، كبديته رضى الله عنه .

الناس في حجة الوداع وقال اللهم  
 اسئله فكيف يجوز لأحد بعد هذا أن  
 يقول لا فليس في العبارات المروية أو الرجم  
 إلا أن يقول للمؤمن العلو والنوفية  
 بحقه وهذا ما لا يسبيل إليه

في ذلك متبع ، ومن لم يسلك مسلكه مبتدع ؛ وإن ما يرويه عن السلف صدق  
لامرية فيه ، وليس لأحد أن يدعى أن له علم ابن تيمية بالكلام المأثور عن  
السلف الصالح من عهد الصحابة إلى عهد الأئمة المجتهدين ؛ ولكن هل العبارات  
المروية عن أولئك الأئمة الأعلام صريحة في إثبات جهة العلو ، والاستواء بمعنى

من جنس معنى الجلوس ، إن العبارات المروية عنهم إلى التفويض أقرب منها  
إلى التفسير أو إبداء الرأي في معنى معين ؛ ولنعتمد على أقربها ذكراً ، وهي  
العبارات المأثورة عن مالك رضى الله عنه ، وهي الاستواء معلوم ، والكيف  
مجهول والإيمان به واجب ، والسؤال عنه بدعة ، إن العبارات بفحواها ومعناها  
لا تدل على أن الاستواء من جنس الجلوس الذي نعلمه ؛ إنه بلا شك معلوم  
أذا كان النص بالذکر في القرآن والإيمان بما جاء بالقرآن واجب ؛ ولكنه بعد ذلك نهى عن  
وأصحابه فدفع السؤال عنه ، واعتبره بدعة ؛ أليس الحكمة في ذاتها دالة على التوقف لا على  
البرهان به من غير النص . وإن ابن الجوزي يحكى عن السلف التوقف ، ولا يحكى عنهم البت بقول  
ها وسعهم فأنزل في الموضوع ؛ ويعتبر الإمام أحمد متوقفاً .

وما الذي كلفك  
أن تحل الاستواء  
على معنى الجلوس  
وكان الاستواء  
معلوم المفضل  
اللغة والصحة  
بطغ العروة  
أذا كان النص  
وأصحابه فدفع  
البرهان به من غير  
نأويل أو لا يحكى  
ها وسعهم فأنزل

الله الهوى إن المؤلف  
حينما حاول الكتابة وإنه قد روى أن الإمام أحمد رضى الله عنه أنه لما سئل عن أحاديث النزول  
عن شيخ الإسلام والرؤية ووضع القدم قال تؤمن بها ونصدق بها ، ولا كيف ولا معنى ، ولقد  
حضره فأنزل في مسنده عن الإمام أحمد أنهم سألوه عن الإستواء فقال : «استوى  
بقرينة بن تيمية على العرش كيف شاء وكما شاء وبلا حد ولا صفة يبلغها واصف ، وهذا تفويض  
ويعلم عليه ظلم وتنزيه ؛ وليس فيه تخريج للفظ على الظاهر ولا غير الظاهر .

اللغة والصحة  
بطغ العروة  
أذا كان النص  
وأصحابه فدفع  
البرهان به من غير  
نأويل أو لا يحكى  
ها وسعهم فأنزل

بل أنه قد روى حنبل ابن أخى الإمام أحمد أنه سمعه يقول : «احتجوا على  
يوم المناظرة ، فقالوا تجيء يوم القيامة سورة البقرة ، وتجيء سورة تبارك ،  
قال : فقلت لهم إنما هو الثواب . قال الله جل ذكره «وجاء ربك والملك صفاً صفاً»  
وإنما تأتي قدرته ؛ وهذا بلا شك تفسير المجهى بمجاز الحذف وهو ظاهر ؛ ولكن  
ابن تيمية رضى الله عنه يقول المجهى مجيء الله !!

سرتك الموقف صلت  
الرأي

(٢) من الواجب على المؤلف أن يعرضوا عن الممكن إلا أن يرجع

ولقد ذكر ابن حزم الظاهري في الفصل أن أحمد بن حنبل قال في قوله تعالى « وجاء ربك ، إنما معناه « وجاء أمر ربك » .

وإنما نميل بلاشك إلى أن بعض السلف قد توقفوا في العبارات الماثورة عنهم في ليس هذا كخلاقهم في معنى الاستواء ، ولم يفسروا على الظاهر ، كما يقول ابن تيمية ، ونميل إلى أنهم في المجاز ابن تيمية وبن السلف الظاهر مثل « وجاء ربك » فسروا بالمجاز ، وخرجوا عليه ؛ لأنه واضح . وقبل في عباراتهم فيقول أن تنتهي من الكلام في الصفات تتكلم في موضوعين لها بالصفات صلة وثيقة ، الاستواء معلوم وهما المتشابه والتأويل ، والكلام حول القرآن وكونه مخلوقاً أو غير مخلوق . الشيء معلوم المعنى في اللغة وهو الاستواء الآن ابن تيمية قد رتب فهو يعتبر فارس العقيدة وجهها في علمه العصور اللغوية بعد رحمة الله

### المتشابه والتأويل

٢٨٧ - إن الكلام في تأويل المتشابه له اتصال وثيق بالكلام في الصفات والوحدانية ، فالكلام في أحدهما يلزمه الكلام في الآخر . والأساس في هذا الموضوع هو أن كلمة متشابه قد وردت في القرآن الكريم في مقابل آيات محكمات ، فقد قال تعالى : « هو الذي أنزل عليك الكتاب منه آيات محكمات هن أم الكتاب ، وأخر متشابهات ، فأما الذين في قلوبهم زيغ ، فيتبعون ما تشابه منه ابتغاء الفتنة وابتغاء تأويله ، وما يعلم تأويله إلا الله ، والراسخون في العلم يقولون آمنا به كل من عند ربنا ، وما يذكر إلا أولو الألباب » .

وإن جمهور المفسرين على أن الآيات المتشابهات في كتابه الكريم هي الآيات المتعلقة بالصفات والأفعال المضافة إليه سبحانه ، من مثل : « يد الله فوق أيديهم ، ومن مثل : « الرحمن على العرش استوى » ، ومثل : « وكلمته ألقاها إلى مريم وروح منه » ، ولقد قال عدد كبير من المفسرين إنه لا متشابه في القرآن إلا أخبار الغيب كصفة الآخرة وأحوالها .

ولقد اتفق المفسرون على أن في الآيتين روايتين مشهورتين بالنسبة للوقف ، فقد روي الوقف على كلمة الله في قوله تعالى : « وما يعلم تأويله إلا الله » وهذه

رأى المتكلمين في التأويل :

٢٩٣ - ويجدر بنا في هذا المقام أن نذكر رأى غير ابن تيمية في المتشابهة من القرآن ، ونذكر هنا رأى المتكلمين الذين شن عليهم ابن تيمية الغارة ، ثم رأى الغزالي .

لقد علمنا رأى السلف ؛ وهو الأخذ بالظاهر كما يقول ابن تيمية ، ويجوز أن بعضهم كان يسلك ذلك المسلك ، أو التوقف كما يرى غير ابن تيمية كما بن الجوزي وغيره من العلماء بالآثار ، وكذلك يقول علماء الكلام إن ذلك مسلك السلف ؛ وأما الخلف من المتكلمين ، فيتأولون ، فيرون أن الآيات المتشابهة الخاصة بالصفات تؤول بما يتفق مع التنزيه ، فيؤلون اليد بالنعمة أو بالقوة والنزول بنزول النعمة أو الأمر على حسب المقام ؛ والاستواء بمعنى الاستيلاء إلى آخره .

ولقد ذهب بعض العلماء إلى رأى بين الخلف والسلف ، ففرق بين النص المتشابهة الذي إذا صرف عن ظاهره يتعين فيه معنى واحد على طريق المجاز ، وبين ما يحتمل أكثر من معنى واحد من المعاني المجازية ، فأوجب تأويل الأول دون الثاني ، ولا شك أن التأويل واضح في القسم الأول ، بل يكاد يكون هو المتبادر إذا تعين المعنى المجازي ، وأما الثاني فإنه إن لم يترجح أحدها ، فإنه لا مسوغ للتأويل .

ولقد قال سعد الدين التفتازاني موجهاً مسلك الخلف في شرح المقاصد ما نصه : « ومنها ماورد به ظاهر الشرع ، وامتنع حملها على معانيها الحقيقية مثل الاستواء في قوله تعالى : « الرحمن على العرش استوى » واليد في قوله تعالى : « يد الله فوق أيديهم » والعين في قوله تعالى : « ولتصنع على عيني » وتجري بأعيننا » فعن الشيخ

أن كلامها صفة زائدة ، وعلى الجمهور وهو أحد قولي الشيخ إنها مجازات ، *تفسير الاستواء بالاستيلاء* ، فالاستواء مجاز عن الاستيلاء ، وتصوير لعظمة الله تعالى ، واليد مجاز عن القدرة ، *بالظهور أو الاستيلاء* ، ومعنى تجرى بأعيننا أنها تجرى عن ظاهرها *عن الظاهر* ، والوجه عن الوجود ، والعين عن البصر . . . . . ومعنى تجرى بأعيننا أنها تجرى *عن الظاهر* ، بالمكان المحوط بالكلاءة والعناية والحفظ والرعاية ، يقال فلان بمرأى من الملك *بغيره* ، إن صحف اللغمة ثانياً لأن مسئولته *على معانيها* ، إلى اللغة الثانية للجملة الأولى *للجملة الأولى* ، فمن قبله المسئول فلان على ذلك أي فهم على أنه يمكن قبله سبواً عليه كما قال الشيخ قدس سره *على العرف* من شرف أو عدمه *على العرف* ، والدليل على ذلك أنه لا مانع من الحمل على المعروف بل اللغة ما استأثر به من بين الاستوائين ، وذلك علم السلف في حوالها *في حوالها* .



التفديس معناه أنه إذا سمع اليد والأصبع ، وقوله صلى الله عليه وسلم : « إن الله خمر آدم يده ، وأن قلب المؤمن بين أصبعين من أصابع الرحمن ، فينبغي أن يعلم أن اليد تطلق للمعنيين (أحدهما) هو الوضع الأصلي ، وهو عضو مركب من لحم وعظم وعصب ، واللحم والعظم جسم مخصوص وصفات مخصوصة ، وأعنى بالجسم عبارة عن مقدار له طول وعرض وعمق يمنع غيره من أن يوجد بحيث هو إلا بأن يتنجس عن ذلك المكان ، وقد يستعار هذا اللفظ أعنى اليد لمعنى آخر ليس ذلك المعنى بجسم أصلاً ، كما يقال البلدة في يد الأمير ، فإن ذلك مفهوم ، وإن كان الأمير مقطوع اليد مثلاً ، فعلى العامي وغير العامي أن يتحقق قطعاً وبقيناً أن الرسول لم يرد بذلك جسماً هو عضو مركب من لحم ودم وعظم ، وأن ذلك في حق الله تعالى محال ، وهو عنه مقدس ، فإن خطر بباله أن الله جسم مركب من أعضاء فهو عابد صنم ، فإن كل جسم مخلوق ، وعبادة المخلوق كفر ، وعبادة الصنم كانت كفراً لأنه مخلوق ، فمن عبد جسماً فهو كافر بإجماع الأئمة ، السلف منهم والخلف . . . ومن نفى الجسمية عنه وعن يده ، وأصبعه فقد نفى العضوية واللحم والعصب ، وقدس الرب جل جلاله عما يوجب الحدوث ليعتقد بعده أنه معنى من المعاني ليس بجسم ولا عرض في جسم ، يليق ذلك المعنى بالله تعالى ، فإن كان لا يدري ذلك ولا يفهم كنه حقيقته فليس عليه في ذلك تكليف أصلاً ، لمعرفة تأويله ، ومعناه ليس بواجب عليه ، بل واجب عليه ألا يخوض كما سيأتي .

ان أراد بالجسم مطلق النذر  
فهيما لم بعدا كمنفصلا  
وفوق الحوار ومن العفة  
ان الله ليس كذات  
فهو عابد للعدم

ان أراد بالمعنى المعنى الظاهر  
المعروف في اللغة فليس بصحيح  
لان معنى اليد معروف في اللغة  
والقصر ان عن روات  
صحيح ان الله تعالى  
الاله تعالى

« مثال آخر إذا سمع الصورة في قوله عليه السلام « إن الله خلق آدم على الصورة » وقوله « إنى رأيت ربي في أحسن صورة ، فينبغي أن يعلم أن الصورة أراد الله بذلك اسم مشترك قد يطلق ويراد به الهيئة الحاصلة في أجسام مؤلفة مرتبة ترتيباً صحيحاً ، وهو لحم ، وعظام ، وخصوصاً مثل الأنف والعين والفم والخذ ، وهي أجسام ، وهي لحوم ، وعظام ؛ وقد يطلق ويراد به ما ليس بجسم ولا هيئة في جسم ، ولا هو ترتيب في أجسام كقولك عرف صورته وما يجري مجراه ، فليتحقق كل مؤمن أن الصورة

ويقول رضى الله عنه : « ومن اعتقد أن في النذر للقبور نفعاً أو أجراً فهو ضال جاهل ، ثم يقرر أن ذلك نذر في معصية ، وأن من يعتقد أنها باب الحوائج إلى الله ، وأنها تكشف الضر ، وتفتح الرزق ، وتحفظ المصر فهو كافر مشرك يجب قتله (١) . »

وترى من هذا أن ابن تيمية لا يعتقد أن الموتى أى تأثير في الأحياء ، وأنه لا يصح أن يوجه إليهم أى دعاء ، وأن نداءهم أو الاستغاثة بهم ضلال ، وأن اعتقاد نفعهم ، وأنهم يفتحون باب الحوائج شرك يسوغ القتل ؛ لأنه يعتبر ردة في نظره ، ونحسب أنه لو اقتصر على أنه ضلال ، ما كان في ذلك تطرف ولا مغالاة ، أما الحكم بأنه كفر فأحسبه مغالاة ، دفعته إليها حدة الجدل .

زيارة قبور الصالحين :

بل هو الحق وذلك هو الحق  
الاعتقاد مشرك كالعرب  
قتلوا قضاة أهل النبي  
صلوات الله عليهم وسلم في  
قتال مشرك العرب  
قتل مقاتلتهم وسبي  
ذرائعهم لأن ذلك  
هو السبب في كفرهم  
وعداوتهم لله  
عليهم وسلم وهما مشرك  
صلوات الله عليهم وسلم  
الامر هو حلال الدم  
والمال

٣٢٩ - وننتقل بعد هذا إلى زيارة قبور الأنبياء والصالحين وهو الأمر فإذا كان ذلك لا يجوز الثالث ؛ بل الأمر الذي أثار الضجة الشديدة هو والاستغاثة بالنبي صلوات الله وسلامته عليه ؛ فقد أثار ذلك عجاوبة حولها ؛ وكان هو يجادل ويلاحي وحده في الميدان ، وقد فقد في آخر الأمر النصير من الأمراء ، حتى زج به في غيابة السجن .

فإنه رضى الله عنه يرى أن زيارة القبور مطلقاً للاتعاض جائز ، بل مندوب إليه ؛ لأنه عبرة واعتبار ، وتذكرة واستبصار ، أما الفصد إلى زيارة قبر رجل صالح بعينه ، أو نبي بعينه فإن ذلك لا يجوز ؛ وقد خالفه غيره كأبي حامد الغزالي وأبي محمد بن قدامة المقدسي لعموم قوله صلوات الله وسلامته عليه « زورا القبور » .

والأساس الذي بنى عليه المنع هو الأساس الذي بنى عليه عدم دعاء الميت ؛ لأنه يرى أن ذلك يؤدي إلى الوثنية والشرك ؛ ولأن النبي صلوات الله وسلامته عليه نهى عن أن يتخذ قبره مسجداً ، حتى لا يزار ، فقد جاء في الصحيحين عن عائشة رضى الله عنها أنه صلوات الله وسلامته عليه قال في مرض موته : « لعن الله اليهود والنصارى اتخذوا قبور أنبيائهم



الوحدانية استشعار لحقيقتها ، وتقديس لمعناها ؛ فإن التقديس الذي يتصل بالرسول  
إنما هو من فكرتهم ، وهدايتهم فالتقديس لمحمد تقديس للمعاني التي دعا إليها  
وحدث عليها ؛ وكيف يتصور من مؤمن يعرف حقيقة الدعوة المحمدية أنه يكون  
مستشعراً لأي معنى من معاني الوثنية ؛ وهو يستعبر العبر ، ويستبصر ببصيرته  
عند الحضرة الشريفة والروضة المنيفة .

وإذا كان خوف ابن تيمية من أن يؤدي ذلك إلى الوثنية بمضى الأعصار  
والدهور ، فإنه خوف في غير مخالف ؛ لأن الناس كانوا يزورون قبر الرسول  
إلى أول القرن الثامن ، ثم بتوالي العصور من بعده إلى يومنا هذا . ومع ذلك لم

ينظر أحد إليه نظرة عبادة ، أو وثنية ؛ نعم تفرط من العامة عبارات كالتوسل  
والواقف فهل كبح بجأه ، أو الاستشفاع بشفاعته وهي عبارات لا وثنية فيها ، بل تؤول بأقرب  
الكثير من الناس من تأويلاتها ؛ ويفهم الجاهلون ، ولا تمنع تلك الذكريات العطرة لأجل عبارات  
بالجدران والشبابيك  
التي تحاط بها حجرات  
عاشق صلى الله عليه وسلم  
اللطيف قبره في آخر حياته ، وبشر به المؤمنين ؛ وهو أن الشيطان قد ينس أن يعبد في أرض  
أم لا وهل الأجر  
من تراث المحدثين والعرب ؛ فليس لابن تيمية أن يخاف على التوحيد من بعد .

٢٣٣ - وإن الآثار عن السلف الصالح تثبت أنهم رضوا الله عنهم كانوا

يتبركون بزيارة قبره الشريف ، ولم يجدوا فيه وثنية ولا ما يشبهها . ألم يكن  
الشيخان الجليلان أبو بكر وعمر حريصين على أن يدفنا بجوار جثمانه الكريم  
صلى الله عليه وسلم ولم يريا في ذلك الحرص وثنية أو ما يشبه الوثنية .

هذا وأما ما ليس كذلك واقد روى ابن تيمية رضي الله عنه أن السلف الصالح رضوا الله تبارك وتعالى  
عنه المولى فليفسر عليهم كانوا يسلمون على النبي صلى الله عليه وسلم كلما مروا على الروضة الشريفة ،  
لنا الشريك الذي  
ذم الله فاعلم  
وعصم عليه الخلود  
فإن النار

واضعباً يده على مقعد النبي صلى الله عليه وسلم من المنبر ثم وضعها على وجهه .  
من أن يعبد في أرض العرب فقد قال لا تقوم الساعة من تطير البيت شاذوس عن كركي  
الخالص وغير ذلك والجمع بين هذه الأحاديث أن ما ليس بليس من أن يعبد في أرض العرب  
ليس نافية الوقوف الشريف في الأرض المباحة فليس لا يعلم الغيب وهو من الغيب الذي

